مسببات تنامي ظاهرة العنف في المجتمع

تفسير سوسيو – سايكولوجي

شلال حميد سليمان (*)

المقدمة

العنف نمط من أنماط السلوك الإنساني، ويعد أحد المظاهر التي صاحبت الإنسان خلال مختلف حقب وجوده، إلا ان هذا النمط قد زادت مظاهره واتسعت مخاطره وتعددت مسبباته في العصر الحديث، لقد كان فردياً على الأغلب وتحول إلى جماعيا، وكان عفوياً ثم اصبح منظما، وكان يستخدم آلات وأدوات وأساليب بسيطة، فاخذ يستخدم آخر ما توصل إليه العلم والتطور التكنولوجي من مخترعات ومبتكرات، فأضحى العنف يهدد أمن وطمأنينة واستقرار الأفراد والمجتمعات، واخذ يسترعي اهتمام الباحثين والعلماء في مختلف مجالات العلوم الإنسانية.

وفي بحثنا هذا نحاول معرفة الأسباب المجتمعية التي تقف وراء الزيادة المتنامية لهذه الظاهرة التي تستهدف أمن وطمأنينة واستقرار مجتمعنا.

ويتألف هذا البحث من مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري، وتحديد المشكلة وأهمية البحث والحاجة إليه ومفاهيم البحث وأنواع العنف.

وتضمن المبحث الثاني تفسير مسببات تنامي ظاهرة العنف في المجتمع العراقي الذي تمثل في منشطات العنف في البيئة الاجتماعية، ويتألف هذا المبحث

(*) قسم علم الاجتماع ـ كلية الآداب / جامعة الموصل.

من ثلاثة عوامل (اجتماعية واقتصادية وثقافية) ساهمت بشكل واضح في تنامي هذه الظاهرة.

المبحث الأول

تحديد مشكلة البحث

الاستعداد للعنف يعد من السلوكيات التي لا يتميز بها الإنسان فقط[1] والعنف بوصفه نمطاً من أنماط السلوك الإنساني عرفته المجتمعات البشرية على مر الأزمنة، وهو ليس حالة ظرفية آنية بقدر ما هو مظهر من مظاهر الوجود الإنساني، قال تعالى: (قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء) (البقرة: 29) وأشار ابن خلدون في مقدمته إلى ان العنف "نزعة طبيعية، ومن أخلاق البشر"[2]

ومع ان العنف قدم الوجود الإنساني ونستدل إلى قدمه بقوله تعالى: (فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فاصبح من الخاسرين) (المائدة: 30) على ان تناميه بدأ بشكل ظاهرة تهدد أمن وطمأنينة واستقرار أفراد المجتمع، وتشير بعض الدراسات الميدانية إلى انتشار العنف بأشكاله المختلفة وبدرجة عالية في المجتمع العراقي[3].

---

(1) شادية علي قناوي، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري (رؤية سوسيولوجية) حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، تصدر عن جامعة قطر، العدد 19 لسنة 1996، ص 308.

(2) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبدالواحد وافي، ط 3، دار النهضة بمصر، القاهرة، بلا سنة طبع، ج2، ص 483.

(3) أسماء جميل رشيد، العنف الاجتماعي، دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، بغداد، 1999، ص 104.

وتأتي محاولتنا البحثية هذه في سبيل إدراك مسببات تنامي هذه الظاهرة في المجتمع، بوصفها خطوة ضرورية لأجل صياغة استراتيجية لمواجهتها والتقليل من آثارها. ونحاول في هذا البحث الإجابة على السؤال الآتي:

ما العلاقة بين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع وتنامي ظاهرة العنف فيه؟

ومن خلال الإجابة على هذا التساؤل تتضح لنا ماهية الخطوات التي يمكن اتباعها للتقليل من آثار هذه الظاهرة، والتخفيف من وطأتها على الفرد والمجتمع.

أهمية البحث والحاجة إليه

تتأتى أهمية هذا البحث من الخطورة التي ينطوي عليها تنامي ظاهرة العنف في المجتمع بوصفها مؤشرا على مجموعة من التوترات التي تعتري تألف الجماعة والمجتمع، ويستمد هذا البحث أهميته من اتساع مدلول العنف وتعدد أشكاله وضخامة حجم الآثار التي يسببها للمجتمع، فضلا عن تعدد المؤسسات التي تفرز العنف.

لهذا تعد محاولة معرفة العوامل والمسببات المجتمعية التي تقف وراء تنامي هذه الظاهرة مهمة لمواجهة هذه الظاهرة والتقليل من آثارها.

ومواجهة هذه الظاهرة المتنامية لا تأتي من خلال السياسات العقابية والحلول الاجتزائية، بل قد تكون هذه السياسات والحلول هي من أحد أسباب تنامي هذه الظاهرة (عنف وعنف مضاد) لذا فان مواجهة هذه الظاهرة ينبغي ان يأخذ شكل استراتيجية وقائية طويلة الأمد تسعى إلى تحديد

المسببات والبيئات المهيئة لانتشار العنف، ومن ثم رسم الخطوات الشمولية والحلول الجذرية لها.

تحديد المفاهيم

العنف Violence

تعددت تعريفات العنف وتنوعت، وتعددت التخصصات العلمية التي تناولت الظاهرة بالدراسة، وتنوعت بتنوع اهتمامات الباحثين وانتماءاتهم.

فالعنف مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة[4]، ووردت لفظة (العنف) في المعجم العربي بمعنى: الخرق بالأمر وقلة الرفق ليشمل كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع[5].

المعنى في القاموس الإنكليزي هو استعمال غير مشروع للقوة المادية لإلحاق آذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين[6].

وفي أدبيات علم الاجتماع استعمل هذا المفهوم ليشير إلى كل ما يربك النظام الاجتماعي ويضعف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أعضائه.

ويعرف محمد جواد رضا العنف بأنه: الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي ابتغاء تحقيق أغراض شخصية او جماعية [7]، كما عرفه خليل

(4) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، ج2، ص 112.

(5) ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار المعارف، مادة: ج4، ص 3132.

(6) Tontus, the oxford dictiuonary of English Setimology (oxford claredon press. 1966: P. 982).

احمد خليل بأنه "فعل إيذاء معنوي ومادي ولساني ويدوي يمارس فردياً وجماعياً ومنتظماً في كل حال، وهو بشكليه النفسي والاجتماعي، وبهدفيه المعنوي (النيل من سمعة الآخر) والمادي (النيل من وجود الآخر) يضعنا في مواجهة فاعل يتقصد العنف"[8]، اما محمد بيومي فقد عرفه بأنه "عبارة عن سلوك عدواني بين طرفين متصارعين، يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة، أو تغيير وضع اجتماعي معين"، والعنف وسيلة لا يقرها القانون، ومن يستخدم العنف يكون غالبا الطرف الأضعف الذي يواجهه طرفا آخر يملك السلطة [9]. ورأى مصطفى عمر التير "ان العنف نمط من أنماط السلوك البشري، وهو عبارة عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين ويكون له هدف مصحوب بتوترات وانفعالات حادة، وكأي فعل آخر لابد ان يكون له هدف في تحقيق مصلحة معنوية أو مادية، وقد ينظر إلى العنف على انه ظاهرة اجتماعية تتكون من عدد من أفعال مجموعة من الفاعلين تحدث في محيط معين تكون لها درجة من الاستمرارية، بحث تمثل فترة زمنية واضحة"[10].

والعنف بمعناة العام يقصد به أي شكل من أشكال الضغط الاقتصادي أو السياسي أو العسكري..الخ على الفرد لغرض حمله على تصرف ما كان برفضه

---

(7) محمد جواد رضا، ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث، الكويت، لسنة 1974، ص 147.

(8) خليل احمد خليل، ملاحظات اولى حول رغبة العنف والتمذهب، مجلة دراسة عربية العدد 8، لسنة 21، بيروت، 1985، ص 26.

(9) محمد بيومي، ظاهرة التطرف، الاسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992، ص 100.

(10) مصطفى محمود التير، العدوان والعنف والتطرف، ص 42، عن شادية علي قناوي، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 19، لسنة 1996.

لولا هذا الضغط، والعنف ما هو إلا محاولة لفرض موقف أو سلوك على الفرد (برفضه عموما) بأدوات مختلفة منها الضغط أو التخويف[11].

العنف الاجتماعي:Social Violence

يسمى العنف بـ (العنف الاجتماعي) تمييزا له عن أشكال العنف ذات الأهداف السياسية، فالعنف الاجتماعي أوسع واشمل نطاقا واسبق من العنف السياسي. ويتضمن كل مظاهر القمع والقوة في مختلف مجالات الحياة، ويحتوي في طياته العنف السياسي أيضا[12].

وتجدر الإشارة إلى ان (اجتماعية العنف) هنا تحدد مجاله وحقله، ولكي يكون السلوك اجتماعيا وفق وصف فيبر – بارسونز فلا بد ان يأخذ بعين الاعتبار وجود الآخرين الذين يتأثرون بالحدث ويؤثرون فيه، وله هدف محدد يخدم حاجات ومصالح المتفاعلين، ومحكوم بنسق معياري وقيمي [13]. وهذه الشروط لا تنطبق على السلوك العنيف: لانه فعل إيذاء يخرج عن محاور السلوك الاجتماعي، ويكون بعيدا عن إطار التوقعات الاجتماعية التي تمنح الفعل اجتماعيته، لهذا يعد انحرافا عن معيار العلاقات الاجتماعية السلمية، فالعنف: هو سلوك غير اجتماعي: لوقوعه خارج دائرة العلاقات الاجتماعية الطبيعية.

اما التعريف الذي نعتمده في هذا البحث فيمكن تحديده على النحو الآتي:

---

(11) رفيق سكري، العنف الفكري والدعاية السياسية، الفكر العربي، معهد الانماء العربي للعلوم الانسانية، مارس 1993، العدد 71، ص 116.

(12) أسماء جميل رشيد، العنف الاجتماعي، مصدر سابق، ص 14.

(13) إحسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي، دراسة تحليلية في تاريخ الفكر الاجتماعي، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991، صص326-327.

العنف هو أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية التي تعبر عن رفض الآخر سواء كان فردا أو جماعة أو نظاما تدفع إليه قدرات نفسية لدى الفرد تساعدها ظروف موضوعية: (اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية)، وترتبط بخصوصية المجتمع، وهناك وحدة جوهرية لجميع مظاهر العنف تتدرج في متصل سلوكي يبدأ من الشعور بالإحباط واللامبالاة وعدم الاكتراث بالآخرين وينتهي بأعمال موجهة ضد سلامة الآخر وممتلكاته مثل الإيذاء والقتل والتخريب.

أنواع العنف:

تحديد أنواع العنف ووسائله في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية يواجه بصعوبة بالغة تتمثل في حصر هذه الأنواع وترتيبها حسب درجة أهميتها من حيث تأثيرها الفعلي في الواقع، ومدى الضرر الذي تلحقه في المجتمع. ويمكن تحديده بالأنواع الآتية:

1. العنف المؤسساتي – العنف الرسمي

وهو استخدام مؤسسات السلطة للقوة باعتباره محض تنفيذ القانون من اجل حفظ النظام، والعنف المؤسساتي يقترفه الأفراد بوصفه جزءا من النظام المؤسساتي من خلال أداء واجباتهم المهنية. ومن أهم أنواعه ما يأتي:

أ. عنف المؤسسة السياسية ومؤسسات الضبط الرسمي

ينكشف عنف المؤسسات السياسية ومؤسسات الضغط الرسمي عن طريق مواجهة أفراد المجتمع وتنامي القوة البوليسية، وهذا العنف مألوف لضباط الشرط ومراتبها الذين يستخدمون العنف أحيانا كي ينجزوا ما اقسموا عليه، ويمكن ان

يقترف الجنود أعمال عنف كجزء من واجباتهم عندما يصبح شائعا يمكن ان يتحول إلى أعمال شغب.

ب. عنف المؤسسة الاقتصادية

وهو أنموذج من نماذج العنف الرسمي، يتمثل في الظلم الواقع على أبناء المجتمع جراء إخفاق المؤسسات الاقتصادية في تأدية واجباتها، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار، وتدني مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع، فضلا عن انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها مما يسهم في تراكم إحباطات الحياة اليومية للفئات العمرية القادرة على العمل.

ج. عنف المؤسسة التربوية والتعليمية

وهو عنف القائمين بالعملية التربوية والتعليمية والوسائل المستخدمة فيها لمواجهة الأبناء والتلاميذ، فالعملية التربوية والتعليمية تقوم مبادئها الأساسية على التلقين والطاعة والانصياع التام، لا الاستيعاب والحوار الصريح والنقاش الموضوعي الذي ينمي القدرات الإبتكارية والإبداعية لدى التلاميذ.

2. العنف المضاد

وهو ممارسة العنف على انه رد فعل في مواجهة القمع والقهر المسلط من قبل الآخر، ويمكن تقسيم العنف المضاد على فئتين فرعيتين[14].

أ. العنف الموجه إلى الآخر.

(14) شادية علي قناوي، مصدر سابق، ص 316-318.

ب. العنف الموجه إلى الذات.

أ. العنف الموجه إلى الآخر

حظى هذا النوع من العنف باهتمام كثير من الباحثين والمتخصصين في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد. ويرجع سبب الاهتمام بهذا النوع لفداحة الضرر الذي يفرزه، وهناك عدة أنواع من العنف الموجه إلى الآخر منها:

أولا: العنف الجماعي

وهو سلوك تقوم به جماعة من الناس، وليس شرطا ان يكون مخططا مسبقا، بل يمكن ان ينطلق تلقائيا نتيجة أحداث يتعرض لها الناس، مثل أعمال الشغب والسلوك الغوغائي(15).

ثانياً: عنف الشارع

وهو نوع من أنواع العنف الذي يصطبغ به التفاعل الاجتماعي في الشارع، ويعكس طبيعة التوتر، ويعبر عنه بالألفاظ الخشنة والنابية في أثناء حركتهم اليومية في الشارع ووسائط النقل والأسواق، أو في بعض المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع الجماهير.

ثالثاً: العنف الجيلي

وهو العنف الذي يحدث بين الأجيال المختلفة، ممثلا بالعنف بين الآباء والأبناء من خلال عملية التربية التي تأخذ في الغالب خطا أحادى الجانب يتمثل في

(15) Elliit, Degbert. S. 1994, serious violent offenders, onset Developmental course and Teminalon, the American society of criminology-vol, 32 No. 1.

فرض الانصياع بطرائق مختلفة لأوامر الآباء دون نقاش أو حوار مما يجعل ذلك الصراع اكثر حدة، فسلسلة الإحباطات الحياتية اليومية التي يعاني منها الآباء نتيجة الأعباء والهموم التي يتحملونها من اجل إشباع حاجاتهم وحاجات أسرهم مما يجعلهم اكثر توترا، واقل تفهما لأوضاع أبنائهم وظروفهم.

رابعا: العنف العائلي

ان العنف العائلي اكثر شيوعا، لوجوده في كل المجتمعات في العالم، ولكن من الصعب وضع تقديرات إحصائية له، لأن الكثير منه يبقى حبيس جدران المنزل وهو يتمثل في سوء معاملة الزوجة والأبناء من قبل الزوج أو الاخوة الكبار. ومن ينشأ في عائلة تتسم بالعنف سيحمله معه إلى مدرسته والشارع والتي عائلته التي سيكونها في المستقبل، وسيتم توارث العنف عبر الأجيال، وقد يكون عنفا لفظيا أو بدنيا[16].

ب. العنف الموجه إلى الذات

عندما لا تستطيع الذات المقهورة ان تدافع عن نفسها وتوجه العنف إلى الخارج إلا بشكل باهت لا يساعدها على التخلص والتحرر من وطأته، لذلك فهو يرتد إلى الذات وينزل بها مختلف أشكال العنف منها إدمان المخدرات والانتحار.

(16) وليد سرحان، أحاديث في السلوك الإنسانية، عمان، 1994، بلا اسم مطبعة، ص 101.

المبحث الثاني

مسببات تنامي ظاهرة العنف

ان ظاهرة العنف هي مركب إنساني معقد يحتاج إلى تحليل علمي لكافة جوانبه و أبعاده وارتباطاته باحتياجات الإنسان وعلاقاته. ويمكننا تحليل المسببات التي تسهم في تشكل هذه الظاهرة وتناميها في المجتمع العراقي إلى عوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية وأخرى ثقافية، من اجل تحقيق تصور تكاملي ليشكل قاعدة التحليل سوسيو – سايكولوجي، من شأنه الكشف عن الجذور العميقة لهذه الظاهرة، ويعد ذلك خطوة ضرورية من اجل صياغة خطة لمواجهتها.

العوامل الاجتماعية:

كثيراً ما يوصف تنامي العنف بأنه استجابة لمجموعة من التناقضات والتباينات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدثها التغيرات المتسارعة والتي تضعف قدرة المؤسسات على أداء الوظائف الاجتماعية المنوطة بها، مما يحد من استعدادات الأفراد التكيفية ويضعهم في مأزق اجتماعي يثير لديهم صراعات وجدانية ونفسية عنيفة قد تؤدي بوحدة الشخصية وتكاملها على المستويين الفردي والاجتماعي[17].

وعلى الرغم من ان ظاهرة العنف من ثوابت الواقع الإنساني في كل المجتمعات فاننا نجدها في المجتمعات النامية أشد وضوحاً واكثر انتشاراً. لابد ان يكون لبيئة تلك المجتمعات وما تتصف به من خصائص اثر في ذلك، فممارسة

(17) علي اسعد وطفه، الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 192، شباط 1995، ص 34-45.

العنف والعدوان من قبل الأفراد والجماعات لا تكون عشوائية في تعبيره، بل تبلورها الأطر البنيوية وتوجهها[18].

فتعدد أشكال العنف وتفاوت مستوياته ناجم عن الإختلالات البنيوية التي تشهدها العلاقات الاجتماعية في تلك المجتمعات.

وفي إطار دراساتنا لمسببات تنامي العنف في المجتمع يمكن إرجاع ذلك إلى تشكل بيئي تاريخي حضاري واجتماعي ملموس قولبته قوى داخلية وخارجية متزامنة.

فتنوع البيئة الطبوغرافية والمناخية أفرزت، تنوعا في النشاطات السكانية مع اختلاف في سلوكيات وطرائق إشباع الحاجات الأساسية لها فضلاً عن تباين حجومها وشدة تماسكها وتضامنها الاجتماعي، إلا ان النهرين وروافدهما شكلاً عوامل وصل واتصال ما بين شمال البلاد ووسطها وجنوبها، وفي الوقت ذاته جعلت هذه العوامل (خصوبة التربة ووفرة المياه) البلاد محط أنظار الطامعين والغزاة مما جعله عرضة لهجماتهم وغزواتهم فشهدت هذه البلاد ظروفاً تاريخية شديدة التباين يمكن تمثيلها بمنحن بياني متذبذب تمثل قمته عهود الازدهار وحضيضة فترات انحطاط وسيطرة الغزاة لعدة قرون.ففي مثل هذه الظروف اصبح القهر الاجتماعي نقطة ارتكاز محورية لسلوك الغزاة والمستعمرين، فالقمع والإحساس بالحرمان ولد حالة العنف الجماعي لدى العراقيين، وهنا لم يكن العنف عشوائياً واعتباطياً، بل كان بناءاً لغرض تغيير الواقع والتخلص من الغزاة والمستعمرين وأعوانهما، وكان العنف سلاحاً لإعادة الاعتبار للذات الاجتماعية من خلال التصدي المباشر للغزاة، فاصبح لغة التخاطب اليومي مع هذه الظروف

(18) قيس النوري، الانثروبولوجيا النفسية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص 421.

واستمرار ذلك لقرون عدة جعله حالة مزمنة في السلوك الاجتماعي، لكن يبقى العامل الأهم الذي ساهم بشكل واضح في تنامي العنف وازدياده في المجتمع الظروف والأوضاع التي تعرض لها المجتمع العراقي خلال العقدين الآخرين، فالحرب التي دامت اكثر من ثمان سنوات، وما خلقته تلك الحرب من أجواء عاشها المقاتلون في جبهات القتال وباقي أبناء المجتمع في الداخل، فان من الطبيعي ان يكون لتلك الأجواء ونتائجها تأثيراً بالغا على أوضاع أفراد المجتمع نفسياً وانفعالياً.

وما ان وضعت الحرب أوزارها، وبعد عامين فقط وقعت أحداث سياسية واقتصادية متسارعة نجم عنها حرب ثانية رافقتها حصار اقتصادي جائر هز البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع هزا عنيفاً نجم عنه تحولات اجتماعية كبيرة منها:

- تحولات كبيرة في هيكل الاقتصاد العراقي وتضخم اقتصادي جامح.
- تحولات في الهيكل الاجتماعي فقد تعرضت فيه الشرائح الاجتماعية الوسطى إلى أزمة أدت إلى تخلخلها وإضعاف دورها ومكانتها[19].
- تحولات في الجغرافية الاجتماعية ونزوح اجتماعي وهجرة من المناطق القريبة من ساحات القتال إلى مناطق أخرى اكثر أمنا، مما يشكل ضغطاً كبيراً على قطاع الخدمات وفرص العمل المتوفرة في المناطق التي تم النزوح إليها.
- تحولات في السياسة الاجتماعية وتقليص سياسة الإنفاق على قطاع الخدمات والرعاية الاجتماعية بسبب الحرب والحصار.
- تحولات في العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة ونكوص اجتماعي نحو أنماط سلوكية غير تكيفية.

(19) طه النعمة، المجتمع العراقي وافاق المستقبل البعد الاجتماعي، مصدر سابق، ص 70.

- تحولات في التماسك والتضامن المجتمعي فيما يتعلق بالتكوينات العشائرية والأقليات القومية والطوائف الدينية.

ففي مثل هذه الظروف الصعبة والمعقدة يكون النظام الاجتماعي اقل كفاءة، لأن يقدم إشباع حقيقي للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، سيكون ذلك باعثاً على خلق نوع من القلق والتوتر الناجم عن صعوبة تحقيق أهدافهم المشروعة في الزمن المناسب مما يؤدي إلى تنامي الإحباط الذي يولد مشاعر دائمية من الغضب ينتج عنها العنف[20]. فضلاً عن اتساع وتسارع عمليات الانتقال (الاكتساب والتخلي)، قد جعلت السلوك الاجتماعي واقعا تحت ظروف وتغيرات معياريه ساهمت في خروج الأفراد أحيانا عن القواعد التي تنظم مسار سلوكهم مما أوقعهم في دائرة العنف المضاد سواء مع الأفراد أو المؤسسات الاجتماعية.

العامل الاقتصادي:

أياً كانت التفسيرات المطروحة لظاهرة العنف، فالعامل الاقتصادي يبقى اكثر العوامل تأثيراً في ذلك، فمنذ القدم كان الفقر والحرمان يقفان وراء اشد حوادث العنف قوة وأكثرها تخريبا، وإذا كانت مظاهر الحياة الإنسانية قد تغيرت فان حاجات الإنسان الأساسية لم تتغير فالتراث الإسلامي شهد على حق الإنسان في التحرر من العوز والفقر، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كاد الفقر يكون كفرا) وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: (لو كان الفقر رجلاً لقتلته) وقال

(20) Megrgee, E. Aggression and violencein: H. E. Adams and P. B. Sutker (Eds.) Comprehensive Hand Book of Psychopathology "2nded", New York: Plenum. 1994, P. 619.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على فراش الموت: (لو استقبلت من هذا الأمر ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فرددتها على الفقراء)[21] .

وتؤكد اغلب الدراسات التي أجريت على السلوك العدواني ان الفقر كان من أهم المحرضات على هذا السلوك، لما يسببه من إحباط وعزلة وعدم الإحساس بالامان، ومن ثم تؤدي إلى التوتر وعدم الارتياح وتدفع ببعض المعوزين إلى ارتكاب جرائم القتل، أو إيذاء الآخرين لأبسط الأسباب من جراء توترهم النفسي الناجم عن شعورهم بالحرمان [22]. ومن هنا يتضح دور العامل الاقتصادي وأثره في حياة الفرد والمجتمع، فالهيئة الاجتماعية لا يمكن ان تستقر ويهنا أفرادها دون ان يكون هنالك توازن في العملية الاقتصادية.

وتشير العديد من الدراسات إلى شدة الاختلالات والأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة، ويمكن ملاحظة ذلك بمتابعة الانخفاض الذي أصاب الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن انقطاع تصدير النفط بسبب الحصار الاقتصادي الجائر.

ومن المؤكد ان الحصار قد اثر بشكل كبير على الوضع المالي والنقدي في القطر العراقي، وتصاعد التضخم في سني الحصار، فبعد ان كان معدله 12% سنويا للفترة 1980-1990، اصبح 251% سنويا للفترة 1990-1995 وان الرقم القياسي العام للأسعار اصبح في نهاية عام 1995 (4320%) عما كان عليه في المتوسط عام 1993 في حين كان في بداية تلك السنة 1558% فهذا يعني انه ارتفع إلى حوالي ثلاثة أمثاله في سنة واحدة وقد وصلت الأسعار إلى أعلى مستوياتها في

(21) محمد جواد رضا، مصدر سابق، ص 149.

(22) اكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، بغداد، ط2، 1998، ص93.

كانون الثاني 1996 وللتعبير عن ذلك المستوى يمكن القول ان ما كان يشترى بدينار عام 1993 اصبح يشترى بنحو 49 دينار في كانون الثاني 1996 وبالنسبة للسلع الغذائية فان ما كان يشترى بدينار واحد عام 1993 اصبح يشترى 61 دينار تقريباً.

أثر التضخم الاقتصادي في إعادة التوزيع الدخل لغير صالح الأجور والرواتب[23]. أدى إلى انخفاض القوة الشرائية واضطراب القاعدة المعاشية لفئات كثيرة من المجتمع، ليشكل ذلك فيما بعد عاملاً من أهم العوامل الضاغطة على السلوك الإنساني، لما تسببه من انعدام الأمن والطمأنينة [24] ويلعب التضخم الاقتصادي دورا فاعلاً في دفع الفرد نحو ارتكاب العنف، ان ضيق العيش وعجز الفرد عن ان يكفل لنفسه ولعائلته قدرا معقولا من الدخل يمكنه من الإيفاء بمتطلبات الحياة يوقع الفرد في دوامة الصراع من اجل ان يؤمن له ولأفراد عائلته السلع والخدمات الضرورية[25].

ويعد التضخم مصدراً للقلق والاضطراب الاجتماعي والنفسي والسياسي فهو يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الشرائح والفئات الاجتماعية مما ساهم في خلق توتر وانتشار العداء بين فئات المجتمع المختلفة، نتيجة استخدام طرائق مشبوهة وغير شرعية في جمع الثروة كالاحتكار والمضاربة والرشوة والتهريب،

(23) علاء شفيق الراوي، الملامح الاقتصادية المستقبلية للمجتمع العراقي، الملامح المستقبلية للمجتمع العراقي، حلقة نقاشية لدائرة العلوم الإنسانية منشورات المجمع العلمي العراقي، 2002، ص 73-81.

(24) يونس حمادي علي، الإسكان والأمن الاجتماعي، بغداد، بيت الحكمة، 1997، ص3.

(25) عدنان ياسين مصطفى، السلوك المنحرف في ظروف الأزمات، دراسة في السلوك المنحرف واليات الرد المجتمعي مجموعة من الباحثين، بغداد، بيت الحكمة 1999، ص 123.

واستغلال النفوذ وغيرها من الأساليب التي تحقق جواً مناسباً لتنامي أعمال العنف والتخريب.

وتمثل البطالة عاملاً من عوامل إضراب القاعدة المعاشية لأفراد المجتمع، وأصبحت تشكل ظاهرة واضحة بعد العدوان الأمريكي وفرض الحصار الجائر. فقد اتخذت شكلاً آخر وحجما اكبر وبعد ان تم انتهاج سياسة ترشيق أجهزة الدولة والقطاع الاشتراكي في عام 1987 وكان من نتائجها تسريح أعداد كبيرة من قوة العمل الفائضة التي توجهت إلى سوق العمل فضلا عن تسريح أعداد كبيرة من المجندين في القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب يضاف إلى ذلك استمرار مؤسسات النظام التعليمي بتجهيز سوق العمل بخريجيها، وبتوسع دائم دون ان يقابل ذلك نمو موازيا في الاحتياجات الفعلية لسوق العمل[26] مما أدي إلى لجوء أعداد كبيرة منهم إلى خلق فرص عمل هامشية (باعة الأرصفة والباعة المتجولين والعمل بالحرف اليدوية وأصحاب الحوانيت الصغار)، والتحاق أعداد أخرى لمسطر العمل (وتلك الأعمال لا تمنح الفرد الفرصة المناسبة لتحقيق مكانة اجتماعية يرضاها ولا تحقق له إيرادا ماليا كافيا لإشباع حاجاته وإعالة أسرته وسيكون ذلك باعثاً على خلق نوع من القلق والتوتر الناجم عن الحرمان مما يضعف توازنه النفسي والاجتماعي ويؤدي إلى ظهور استجابة عاطفية تتمثل بانفعال الغضب، تتدرج من الاستياء وعدم الرضا ثم تمتد إلى الممارسات التخريبية التي قد تستهدف الممتلكات العامة للمجتمع.

(26) علاء شفيق الراوي، مصدر سابق، ص 76-77.

العوامل الثقافية:

لا يمكن دراسة مظاهر السلوك الاجتماعي بمعزل عن دراسة النماذج الثقافية والرموز الاجتماعية والمعاني الجمعية الروحية والقيم والأفكار والمثل فضلا عن الأفعال والعمليات التي يرتبط بها أعضاء المجتمع ومن خلالها يمكن التغلب على التوتر والصراعات للمحافظة على التوازن الاجتماعي[27].

تتكون العوامل الثقافية من مجموعة التوجيهات القيمية التي توجه السلوك الإنساني في مختلف المجالات الاجتماعية، فثقافة المجتمع تنتقل بصيغ متمائلة إلى أذهان جميع أعضاء المجتمع بحيث تؤلف أنموذجا متجانسا لتجسد شخصية الفرد تجسيدا حقيقيا لمظاهر ثقافة المجتمع[28]. فالبيئة الاجتماعية المتسلطة تمارس العنف والإكراه في عملية التنشئة تحت تأثير هذه الأجواء يتمثل الأفراد قيم التسلط، ومفاهيمه وممارساته لذلك فان ممارسات العنف تتبع وتتدفق عفويا من دواخلهم، فمن يعيش بمثل هذه الأجواء يشحن بطاقة انفعالية تنفجر في اغلب الأحيان ضد من هم اكثر ضعفا واقل حولا وقوة لتأخذ مسار التفريغ السيكولوجي المحتم[29].

فإذا كانت الثقافة التي يعيش في كنفها الأفراد تحمل كثيراً من صفات العنف فانها تشجع على ارتكابه، وتوفر ثقافة المجتمع القنوات التي يمكن من خلالها تمرير العنف فالتنشئة الأسرية والمؤسسة التربوية واللغة ووسائل الإعلام تعد وسائل

(27) سامية محمد جابر، القانون والظوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع لفهم التوازن الاجتماعي دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1982، ص 45.

(28) قيس النوري، الانثروبولوجيا النفسية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 1990، ص169.

(29) علي اسعد وطفه، التربية بين ضرورة السلطة ومجازفات التسلط، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 61، لسنة 1999، ص 83.

وأدوات ثقافية تعمل على إعداد الأفراد لكي يتمثلوا القيم والمعايير والأدوار الاجتماعية التي تعدها الثقافة.

وقد أدرك علماء الاجتماع والانثروبولوجيا انطلاقا من نظرتهم القيمية والمعيارية ان القوة الثقافية تتحكم في تنميط السلوك العدواني كما تتحكم في تنميط جوانب السلوك الأخرى، وهذا يعني ان ممارسة العنف والعدوان منن قبل الأفراد والجماعات لا تكون عشوائية في تعبيرها، بل تتبلور في إطار المؤسسات البنيوية التي توجهها، فجريمة القتل الهادف إلى غسل العار، وجريمة الأخذ بالثأر تعد أمثلة على السلوك العدواني في إطار الثقافة الريفية والعشائرية في المجتمع[30].

ومن تحليل مظاهر الثقافة في المجتمع العراقي نلحظ انتشار الاتجاهات والأنماط القيمية الريفية على مساحة كبيرة من فئات وشرائح المجتمع فيعود ذلك إلى التواصل المستمر بين التكوينات الاجتماعية الثلاثة في المجتمع (بدوية وريفية وحضرية) فنزوح أعداد كبيرة من الريف الى المدينة واحتفاظ النازحين بمواردهم وسلوكهم الاجتماعي ساهم بشكل واضح في ترييف المدينة العراقية فضلا عن الظروف والأوضاع التي خلفتها أجواء الحرب التي ساهمت في قولبت هذه الاتجاهات القيمية وثبتتها وفي مثل هذه الظروف الاستثنائية يبقى العنف مائلا أمام أعيننا على الدوام، ولا مفر من اللجوء إليه أحيانا للحفاظ على كيان المجتمع.

(30) قيس النوري، مصدر سابق، ص 424.

الخاتمة

مع ان العنف هو من السلوكيات التي يتسم بها سلوك الكائنات الحية، والعنف قديم قدم الوجود الإنساني إلا ان تناميه بدأ بشكل ظاهرة اجتماعية تهدد أمن وسلامة واستقرار أفراد المجتمع. وقد أشارت العديد من الدراسات الميدانية إلى انتشار العنف بأشكاله المختلفة وبدرجة عالية في المجتمع العراقي: لهذا اصبح هدف هذا البحث هو التعريف على مسببات تنامي هذه الظاهرة في المجتمع، وبعد تحديد مفهوم العنف وتحديد أكثر أنواعه انتشارا – هو من خلال دراستنا العديد من النظريات السوسيولوجية والسايكولوجية التي فست هذه الظاهرة ومن سعينا إلى تحديد تلك المسببات، وجدنا ان هناك تشكلا بيئيا – تاريخيا حضاريا واجتماعيا ملموسا قولبته قوى وعوامل داخلية وخارجية متزامنة ساهمت بشكل فعال في تنامي وبروز هذه الظاهرة في المجتمع العراقي في العقدين الأخيرين.

فالبيئة الطبيعية واختلافاتها خلقت تنوعا وتباينا في طبيعة السلوك الاجتماعي فضلا عن القهر الاجتماعي الذي عاشه العراقيون تحت وطأة سيطرة الغزاة والمستعمرين، شكل بيئة اجتماعية مأزومة بالعنف، لكن يبقى العامل الأكثر أهمية في رأي الباحث ان بلورة هذه الظاهرة وساهمت في تناميها وبشكل واضح الأجواء التي خلقتها الحرب ونتائجها على الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى اثر الحصار الجائر الذي ما زال مستمرا وما نجم عنه من تضخم اقتصادي جامح وبطالة تعرضت لها شرائح اجتماعية كبيرة من المجتمع، كان لها اثر بارز في خلق تحولات في السياسة الاجتماعية للبلد، وتقلص معها الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات والرعاية الاجتماعية وغيرها من التحولات في القيم والعادات والتقاليد التي ساهمت في خروج السلوك الاجتماعي عن القواعد التي تنظمه مما أوقعهم في دائرة العنف المتزايد.

Abstract

Causes of the Increasing Violence in the Society A Socio-psychological Study

Salal Hameed Sulaiman(*)

Violence is one of the living being behavior and on of its features. It is as old as the human being existence. But Its Increase has formed a social phenomenon which threatens security, safety and settlement of individuals. Many Held studies indicated the spread of violence in Iraqi society, which has many different shapes, is of a high degree. Hence, this research aims al identifying the causes of the increasing of the mentional phenomenon in society. After recognizing the nation of violence, specifying its most wide-spread types, studying numerous sociological and psychological theories, which has interpreted this phenomenon; I have came to conclusion that the violence due to synchronic internal and foreign factors. Such factors jointly and actively increased this phenomenon

(*) Collage of Arts / University of Mosul.

emerging it evidently in the Iraqi society during the last two decades.

The natural environment and its difference has created dissimilarity in the nature of the social behavior.

Moreover. the social subdual in which Iraqis have lived under the suppression of the invasion. This invasion has shaped a social structure that lives in the crisis of violence However according to the researchers point of view, the most important factor which finalized this phenomenon and participated in increasing it so clearly are the situational factors. Namely those made by the was and its consequences on the individual and on society. In addition to the terrible consequences made by unjust embargo such as the unadjustable inflation and unemployment joblessness.

This case of unemployment had a grave effects on creating changes in the social policy of the country. It has been accompanied by the decrease of the governmental spending on the services sector and the social welfare. Moreover there were many changes in the virtues and conventions which participated in making the social behavior violate the rules that organized it. Consequently, they fell into the circle the increasing violence.